



# نشرة الصحافة اليومية



اليوم:	الاحد
التاريخ:	٢٠٢١-١-١٠

وزير العدل شدد على أن اعتلاء منصة القضاء للقضاة الكويتيين يأتي انسجاماً مع المبادئ الدستورية

## الياسين لـ «الأنباء»: دعم «تكويت» القضاء واستقلالية السلطة القضائية



د.نواف الياسين

في تولي الوظائف العامة وعلى رأسها القضاء»، وتابع قائلاً: «والاستثناء أن يولى غير الكويتيين هذه المناصب العامة في الدولة». وأضاف: لذلك، نؤكد كل الدعم والتشجيع للسير في هذا الاتجاه، وتكويت السلطة القضائية ووضع الخطط التي تكفل المحافظة على استمرار مرفق القضاء وتمتعها بالاستقلالية التامة. وعن مطالب السلطة القضائية بالاستقلال المالي والإداري، قال د.الياسين: «ما يقدم من السلطة القضائية فيما يخص الاستقلال المالي والإداري سيبحث بما يعزز استقلال هذه السلطة وتوفير كل الإمكانيات المادية والبشرية لقيامها بواجباتها الدستورية المنوطة بها على أكمل وجه».

### أسامة أبو السعود

أكد وزير العدل د.نواف الياسين دعمه الكامل لاستقلال السلطة القضائية وتسخير كل طاقات وإمكانيات وزارة العدل لذلك. وقال الوزير الياسين في تصريحات خاصة لـ «الأنباء»: نؤيد ما صرح به رئيس المجلس الأعلى للقضاء المستشار أحمد العجيل ونُدعم رؤيته في «تكويت» القضاء، ونسخر كل إمكانيات وزارة العدل تنفيذاً وإعمالاً لمبدأ «توطين» السلطة القضائية. وشدد وزير العدل على أنه «انسجاماً مع المبادئ الدستورية فإن اعتلاء منصة القضاء للقضاة الكويتيين هو الأصل القانوني

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاحد	٢٠٢١-١-١٠	١	١٦٠٦٢



(زين علام)



الوزير، د. نواف الياسين وعمر الشرفاوي وهاشم الغلاف خلال تفقد إجراءات مشروع الإعلان الإلكتروني

شدد على أنه سيحد من قضايا الفساد ويسهم في التباعد الجسدي بين المتقاضين وموظفي الوزارة

## الياسين تفقد إجراءات «الإعلان الإلكتروني»: سيحقق نقلة نوعية في التقاضي ويختصر الوقت والجهد

■ وزارة العدل قدمت من خلال هذا المشروع نموذجاً رائداً لمرافق الدولة ومؤسساتها بالكامل

القضاء وأيضا على مرفق القضاء وعلى القضاء ذاتهم. وأكد الياسين أنه في حال تفعيل هذا المشروع لن يكون هناك تأجيل أو اطالة في أمد التقاضي وإنهاء العدالة الطبيعية. وأكد أن هذا المشروع من المشاريع الاستراتيجية في وزارة العدل، حيث سيحدث نقلة نوعية سواء في «الإعلان الإلكتروني» بشكل مباشر أو في مرفق القضاء بشكل غير مباشر. وأوضح الياسين أن تداعيات «الإعلان الإلكتروني» لن تقتصر على التقاضي وإنما ستمتد إلى مسائل أخرى ومحيط كامل في إجراءات المحاكم، حيث إن القرار الذي أصدرته ببدء العمل بالإعلان الإلكتروني يواجه فترة محدودة وهي الـ 25 يوما للانطلاق الفعلي في تنفيذ المشروع.

وأشاد وزير العدل بجهود القائمين على المشروع في وزارة العدل والذين قاموا بالتخطيط لهذا المشروع وخلال أيام معدودة للبدء في أول «إعلان إلكتروني» مع بداية شهر فبراير المقبل، مؤكداً أن سواجه بعض العقبات والتحديات ولكن البدء في هذا المشروع بذاته يعد إنجازاً.



شاهدة الفيديو

جانب من جولة الوزير

الإلكتروني هو أول إجراءات الخصومة في المحاكم، مشيراً إلى أن تمام الإعلان الإلكتروني سيوفر الكثير من الإجراءات على المتقاضين الخصوم أمام

منظومة التقاضي وتسريعها، مبيّناً أن العمل الذي شاهدنا هو عمل مبارك وسيحقق نقلة نوعية في إجراءات التقاضي. ولفت إلى أن الإعلان

والحركة الاستراتيجية سوف تغير مفهوم التقاضي بالكويت. وأكد الياسين أن هناك 5 مشاريع قادمة لوزارة العدل بشأن التكنولوجيا وتطوير

### جهود كبيرة للعفاسي لإقرار «الإعلان الإلكتروني»

الياسين خلال كلمة أمام الحضور: «نشيد بالجهود التي بذلها وزير العدل السابق المستشار د. فهد العفاسي الذي بذل جهوداً كبيرة لإقرار قانون «الإعلان الإلكتروني» ونحن جئنا لإتمام تلك الجهود المباركة والبناء عليها، فله كل الشكر».

من باب نسب الفضل لأهله، لم ينس وزير العدل د. نواف الياسين الإشادة بالجهود الكبيرة التي بذلها وزير العدل ووزير الأوقاف السابق المستشار د. فهد العفاسي حتى إقرار قانون «الإعلان الإلكتروني» ليرى النور. وقال د.

#### إسامة أبو السعود

تفقد وزير العدل د. نواف الياسين إجراءات مشروع «الإعلان الإلكتروني» بحضور وكيل وزارة العدل عمر الشرفاوي والوكيل المساعد لطعام تكنولوجيا المعلومات هاشم الغلاف ورئيس الإدارة العامة للتنفيذ المستشار صلاح الجري وقيادات الوزارة بمقر معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية. وقال وزير العدل د. نواف الياسين في تصريحات للصحافيين أن الإعلان الإلكتروني سيحقق نقلة نوعية في إجراءات التقاضي ويختصر الوقت والإجراءات ويسهم في عملية التباعد الجسدي ما بين المتقاضين وموظفي الوزارة. وأوضح الياسين أن المشروع سيسهل عملية الإجراءات ويحد من قضايا الفساد، حيث إن التكنولوجيا تعتبر حلاً لمسائل الفساد، مثنياً جهود القائمين على هذا المشروع.

وأكد أن وزارة العدل قدمت من خلال هذا المشروع نموذجاً رائداً لمرافق الدولة ومؤسساتها بالكامل، حيث إن المشروع يعطي انطباعاً أن الوزارة قادرة على تحقيق نقلة نوعية

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الجمعة	٢٠٢١-١-٨	٣	١٦٠٦١



رسمياً... إعلانات المحاكم «إلكترونية» مطلع فبراير

## حصّر أسماء الوافدين في «العدل» ... تمهيداً للتكويت



الياسين: انتهينا من  
الربط الكامل مع  
«المعلومات المدنية»  
بشأن الإعلان الإلكتروني

- تفعيله يعزّز العدالة  
الناجزة والإسراع  
بإجراءات التقاضي

- يحد من الأخطاء  
البشرية ويقضي على  
الفساد ويحافظ على  
سرية البيانات

- 5 مشاريع مقبلة بشأن  
التطوير التكنولوجي  
لمنظومة التقاضي



جانب من الجولة بمعهد الدراسات القضائية



الياسين يختبر الإجراءات مع إحدى الموظفين

وأوضح أن وزارة العدل قدّمت من خلال هذا المشروع نموذجاً رائداً لمراقب الدولة ومؤسساتها بالكامل، مبيّناً أن المشروع يعزّز قدرة الوزارة على تحقيق نقلة في مفهوم التقاضي بالبلاد، كاشفاً أن هناك 5 مشاريع مقبلة لوزارة العدل بشأن التطوير التكنولوجي لمنظومة التقاضي.

وأضاف أنه في حال تفعيل هذا المشروع لن يكون هناك تأجيل أو إطالة في أمد التقاضي وسيقضي المشروع على العدالة البطيئة، ويعزّز العدالة الناجزة، متابِعاً «أن المشروع لن يقتصر على التقاضي، وإنما سوف يمتد إلى مسائل أخرى مرتبطة بإجراءات التقاضي بشكل كامل».

التقاضي، كما أن الإعلان سيتم بالوسائل الحديثة دون تدخل العنصر البشري، ومن شأنه دعم فكرة الحكومة الإلكترونية، والحد من الأخطاء البشرية ومكافحة الفساد الوظيفي، فضلاً عن الحفاظ على خصوصية وسرية البيانات والمعلومات المتداولة من خلال نظام التقاضي.

وأكد الياسين أن الإعلان الإلكتروني الذي سينطلق في فبراير المقبل سيحقق نقلة نوعية في إجراءات التقاضي ويختصر الوقت والإجراءات، ويُسهّم في عملية التعاقد الجسدي ما بين المتقاضين وموظفي الوزارة، لافتاً إلى أن المشروع سييسّهل عملية الإجراءات ويحد من قضايا الفساد.

من القرارات الصادرة بشأن الموظفين الوافدين لاحقاً. من جهة أخرى، أعلن وزير العدل الدكتور نواف الياسين أن الوزارة من خلال لجانها الفنية والقانونية انتهت من إتمام الربط الإلكتروني مع الهيئة العامة للمعلومات المدنية، تمهيداً لتدشين مشروع الإعلان الإلكتروني في المحاكم رسمياً في مطلع فبراير المقبل.

وقال الياسين، في تصريح صحافي أمس على هامش حضوره ورشة عمل في معهد الدراسات القضائية للإطلاع على إجراءات الربط بين وزارة العدل وهيئة المعلومات المدنية، إن الوزارة حددت الضوابط الخاصة بالإعلان الإلكتروني، لافتاً إلى أن تفعيله سوف يسهم بشكل كبير في سرعة إجراءات

| كتب ناصر الفرحان |

في إطار سياسة التكويت، أصدر وزير العدل الدكتور نواف الياسين، أمس، قراراً ألزم به جميع القطاعات والإدارات بالوزارة بتزويد قطاع الشؤون المالية والإدارية بأسماء وبيانات الموظفين الوافدين المشمولين بتطبيق سياسة الإحلال، وذلك قبل نهاية دوام الخميس المقبل، تنفيذاً لقرار مجلس الخدمة المدنية بشأن قواعد وإجراءات تكويت الوظائف الحكومية.

كما ألزم القرار قطاع الشؤون المالية والإدارية بالقيام بعمله في ما يخص حصر الأسماء الواردة من القطاعات والإدارات المختلفة في ضوء القوانين الصادرة في هذا الشأن، وموافاة ديوان الخدمة المدنية بصورة

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الجمعة	٢٠٢١-١-٨	٣	١٥٠٦٠

وزير العدل: الإعلان الإلكتروني سيحدُّ من الفساد.. وسيسرّع الأحكام

## 5 مشاريع جديدة لتطوير منظومة التقاضي



الياسين خلال الجولة في مشروع «الإعلان الإلكتروني»

وزاد الوزير الياسين بالقول: هناك 5 مشاريع قادمة لوزارة العدل تتعلق بالتكنولوجيا وتطوير منظومة التقاضي وتسريعها، مبيّناً أن الإعلان الإلكتروني هو أول إجراءات الخصومة أمام المحاكم، وإنجازته سيوفر الكثير من الإجراءات على المتقاضين والخصوم أمام القضاء وأيضاً على مرفق القضاء وعلى القضاة أنفسهم، وفي حال تفعيل هذه المشروع لن يكون هناك تأجيل ولا إطالة في أمد التقاضي، فضلاً عن القضاء على صعوبة التقاضي والعدالة البيئية.

ولفت الياسين إلى أن جدوى «الإعلان الإلكتروني» لن تقتصر على التقاضي، إنما سوف تمتد إلى مسائل أخرى ومحيط كامل في إجراءات المحاكم، مبيّناً أن القائمين على المشروع في وزارة العدل قاموا بالتخطيط لهذا وبدأوا فيه خلال أيام معدودة لأول «إعلان إلكتروني» في شهر فبراير المقبل.

### حمد السلامة

أكد وزير العدل د. نواف الياسين أن مشروع «الإعلان الإلكتروني» سيحدث نقلة نوعية في إجراءات التقاضي، وسيحقق اختصار الوقت والإجراءات بجانب التباعد الجسدي بين المتقاضين وموظفي الوزارة. وأضاف الياسين خلال جولة له في المشروع أمس إن «الإعلان الإلكتروني» بجانب تسهيله للإجراءات سيحدُّ من قضايا الفساد، بفضل التكنولوجيا.

وثمن الوزير الياسين جهود القائمين على هذا المشروع، الذي يعتبر نموذجاً يحتذى في وزارة العدل، وإيضاً لمرافق الدولة ومؤسساتها بالكامل، وهو يعطي انطباعاً أن الوزارة قادرة على تحقيق نقلة نوعية وأن الخطة الإستراتيجية سوف تغير مفهوم التقاضي بالكويت.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الجمعة	٢٠٢١-١-٨	٣	١٦٩٩٣



## الياسين: «الإعلان الإلكتروني» نقلة نوعية



الياسين وقيادات وزارة العدل خلال تدشين المشروع

دشن وزير العدل د. نواف الياسين مشروع «الإعلان الإلكتروني»، بحضور وكيل الوزارة عمر الشرفاوي والوكيل المساعد لقطاع تكنولوجيا المعلومات هاشم القلاف ورئيس الإدارة العامة للتنفيذ المستشار صلاح الجري وقيادات الوزارة، وذلك صباح أمس بمقر معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية. وقال الياسين، في تصريح، إن «الإعلان الإلكتروني سيققق نقلة نوعية في إجراءات التقاضي ويختصر الوقت والإجراءات ويساهم في عملية التباعد الجسدي ما بين المتقاضين وموظفي الوزارة، موضحاً أن «المشروع سيسهل عملية الإجراءات ويحد من قضايا الفساد، إذ إن التكنولوجيا تعتبر حلاً لمسائل الفساد».

وأكد أن «وزارة العدل قدمت خلال هذا المشروع نموذجاً رائداً لمرافق الدولة ومؤسساتها بالكامل، لاسيما أن المشروع يعطي انطباعاً بأن الوزارة قادرة على تحقيق نقلة نوعية والحركة الاستراتيجية سوف تغير مفهوم التقاضي بدولة الكويت، مشيراً إلى أن هناك 5 مشاريع قادمة للوزارة بشأن التكنولوجيا وتطوير منظومة التقاضي وتسريعها».

ولفت إلى أن «الإعلان الإلكتروني هو أول إجراءات الخصومة في المحاكم، وتماثله سوف يوفر الكثير من الإجراءات على المتقاضين الخصوم أمام القضاء، وعلى مرفق القضاء، وعلى القضاة ذاتهم، مؤكداً أنه «في حال تفعيل هذا المشروع لن يكون

المشروع الذين قاموا بالتخطيط له، مبيناً أن «أول إعلان إلكتروني، سيكون مع بداية شهر فبراير المقبل»، لافتاً إلى أننا سنواجه بعض العقبات والتحديات ولكن البدء في هذا المشروع بحد ذاته يعد إنجازاً».

على التقاضي، بل ستمتد إلى مسائل أخرى ومحيط كامل في إجراءات المحاكم، إذ إن القرار الذي أصدرته ببدء العمل بالإعلان الإلكتروني يواجه فترة محدودة وهي 25 يوماً للانطلاق الفعلي في تنفيذ المشروع». وأشاد الياسين «بجهود القائمين على

هناك تأجيل أو إطالة في أمد التقاضي وسيتم إنهاء العدالة البطيئة». وبين أن «هذا المشروع من المشاريع الاستراتيجية في وزارة العدل، وسيحدث نقلة سواء في الإعلان الإلكتروني بشكل مباشر أو في مرافق القضاء بشكل غير مباشر»، مضيفاً أن «تداعياته لن تقتصر

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الجمعة	٢٠٢١-١-٨	٢	٤٦٢٧

دشن مشروعه بحضور قيادي «العدل»

## الياسين: «الإعلان الإلكتروني» يحد من الفساد



.. ومستمعاً لشرح عن مشروع (تصوير رائد الدهيري)



وزير العدل مدشناً «الإعلان الإلكتروني»

### 5 مشاريع قادمة لـ «العدل» لتطوير منظومة التقاضي وتسريعها

• كتب مشعل عبدالله

دشن وزير العدل، نواف الياسين مشروع «الإعلان الإلكتروني» صباح أمس في معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية بحضور وكيل وزارة العدل عمر الشرفاوي ومسؤولي الوزارة، حيث قام الوزير الياسين بإجراء جولة على إجراءات المشروع، وقال الياسين بعد تدشينه المشروع، إن هذا المشروع سوف يحقق نقلة نوعية في إجراءات التقاضي ويحقق اختصاراً للوقت وايضا للأجراءات كما يمنح المشروع عملية التباعد الجسدي ما بين المتقاضين وموظفي الوزارة.

وأضاف الياسين إن المشروع سوف يسهل عملية الإجراءات وايضا يحد من قضايا الفساد حيث أن التكنولوجيا تعتبر حداً لمسائل الفساد. وإثنى الوزير الياسين على جهود القائمين على هذا المشروع، مؤكداً أن اليوم تقدم نموذجاً لوزارة العدل وايضا لمرافق الدولة ومؤسساتها بالكامل، وحيث أن المشروع يعطي انطباعاً أن الوزارة قادرة على تحقيق نقلة نوعية وأن الحركة الاستراتيجية سوف تغير مفهوم التقاضي في الكويت.

كما أشنى الوزير الياسين على جهود وكيل وزارة العدل لشؤون التكنولوجيا هاشم الغلاف الذي قام بجهد كبير في هذا المشروع، وأكد الوزير الياسين أن هناك 5 مشاريع قادمة لوزارة العدل بشأن التكنولوجيا وتطوير منظومة التقاضي

سوف يكون هناك نقلة نوعية سواء في «الإعلان الإلكتروني» بشكل مباشر أو في مرافق القضاء بشكل غير مباشر. وأوضح الياسين أن تداعيات «الإعلان الإلكتروني» لن تقتصر على التقاضي وإنما سوف تمتد إلى مسائل أخرى ومحيط كامل في إجراءات المحاكم، حيث أن القرار الذي صدر اليوم يواجه فترة محدودة وهي الـ 25 يوماً من بعد صدوره بحيث لا تمتلك وقتاً كبيراً، مبيناً أن القائمين على المشروع في وزارة العدل قاموا بالتخطيط لهذا المشروع وبدأوا فيه خلال أيام معدودة للبدء في أول «إعلان الكتروني» في شهر فبراير، مؤكداً بأنه سوف يواجه بعض العقبات والتحديات ولكن البدء في هذه المشروع هو بحد ذاته إنجاز حيث إنه في الأيام القادمة سوف يحدث تطوراً ملحوظاً بملازمة نتائج «الإعلان الإلكتروني» نفوس المتقاضين والقضاء بشكل مباشر.

مرافق القضاء وعلى القضاة ناتهم، حيث إنه في حال تفعيل هذا المشروع لن يكون هناك تأجيل ولم تكن هناك إطالة في أمد التقاضي وصعوبة التقاضي والعدلة البطيئة، مشيراً إلى أن هذا المشروع من الخطط الاستراتيجية في وزارة العدل، حيث إن تم التمكن من تحقيقه والسير به وفق المخطط له

وتسريعها، مبيناً أن العمل الذي شاهدها هو عمل مبارك وسوف يحقق نقلة نوعية في إجراءات التقاضي، حيث أن «الإعلان الإلكتروني» هو أول إجراءات الخصومة في المحاكم حيث أن تمام «الإعلان الإلكتروني» سوف يوفر الكثير من الإجراءات على المتقاضين الخصوم أمام القضاء وايضا على

### إشادة بجهود فهد العفاسي

من باب نسب الفضل لاهله لم ينس وزير العدل، نواف الياسين الأشادة بالجهود الكبيرة التي بذلها وزير العدل وزير الأوقاف السابق المستشار د. فهد العفاسي حتى أقر قانون «الإعلان الإلكتروني» ليرى النور اليوم. وقال الياسين خلال كلمة أمام الحضور، تشيد بالجهود التي بذلها وزير العدل السابق المستشار فهد العفاسي الذي بذل جهوداً كبيرة لإقرار قانون «الإعلان الإلكتروني» ونحن جننا لاتمام تلك الجهود المباركة والبناء عليها، فله كل الشكر.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الجمعة	٢٠٢١-١-٨	٤	٤١٨٣



«الأمن الجنائي» وثق الواقعة بموجب إذن نيابي وأحالهم للنيابة

## ضبط 3 موظفين ومندوب متلبسين بالرشوة يدفع «العدل» إلى تفعيل قواعد تكويت الوظائف

لمكافحة كل أشكال الفساد، والتجاوز على القانون، معربة عن رفضها لمثل تلك الأعمال الشاذة التي قامت بها تلك المجموعة ومن يقف خلفها ويتعاون معها بهدف الإضرار بمصالح المتقاضين. وبينت الوزارة أن وزير العدل د. نواف سعود الياسين أصدر الخميس قراراً وزارياً يلزم جميع قطاعات وإدارات الوزارة بتنفيذ قرار مجلس الخدمة المدنية بشأن قواعد وإجراءات تكويت الوظائف الحكومية.

وأضافت أن قرار الوزير د. الياسين ألزم القطاعات في الوزارة بموافاة قطاع الشؤون الإدارية والمالية بأسماء وبيانات الموظفين المشمولين بسياسة الإحلال خلال أسبوع من تاريخه، وذلك انطلاقاً من إيمانه بضرورة تكويت وزارة العدل وإحلال العناصر الوطنية، لاسيما وأنّها من الجهات الحكومية الحساسة المؤتمنة على أسرار الناس وقضاياهم.



هويات ومتعلقات الوافدين الأربعة والمستندات التي تم تسليمها لمصدر المباحث

الأمن الجنائي في الوزارة على جهودهم في ضبط وافدين قاموا بتصوير وتسريب مستندات وملفات قضايا مقابل تقاضي مبالغ مالية كرشوة. وأكدت الوزارة نجاح التنسيق مع وزارة الداخلية

إحالة المتهمين إلى النيابة لاستكمال التحقيقات وابتخاذ الإجراءات اللازمة بحقهم. على صعيد ذي صلة، توجّهت وزارة العدل بالشكر والتقدير لوزير الداخلية الشيخ ثامر العلي وقطاع

هذا النشاط. وبالتحقيق مع المتهمين اعترفوا بما نسب إليهم وأنهم يقومون بتصوير مستندات وملفات قضايا منظورة أمام المحكمة مقابل مبلغ من المال. وأكدت وزارة الداخلية

محمد الجلاهمة - أسامة أبو السعود

تمكن قطاع الأمن الجنائي من ضبط 3 موظفين في وزارة العدل ومندوب جميعهم من جنسية عربية لتورطهم بتصوير وتسريب مستندات وملفات قضايا مقابل تقاضي مبالغ مالية كرشوة.

وبحسب مصدر أمني فقد تلقى قطاع الأمن الجنائي معلومات عن قيام 3 موظفين يعملون في إحدى المحاكم بالإضافة إلى مندوب محام بتقاضي مبالغ مالية مقابل تصوير ملفات قضايا منظورة أمام المحكمة وبيعها. وعلى أثر المعلومات تم التحري عن الواقعة وبعد التأكد من المعلومات تم استصدار الإذن القانوني بعمل كمين محكم للمتهمين وإرسال أحد المصادر السرية برقم قضية منظورة أمام المحكمة ومبلغ من المال وعند التسلم والتسليم تم الإلقاء القبض على المتهمين، وقد تم توثيق عملية ضبط الجناة خلال تلقيهم رشوة مقابل

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الأحد	٢٠٢١-١-١٠	١٦	١٦٠٦٢



# «العدل»: «ممتازة 2019» في حسابات مستحقيها

● محمد راشد

إدخال الاستئذانات أو الطيبات أو مهام العمل، لافتة إلى أنه تم تجاوز هذه الإشكاليات ومعالجتها أخيراً. وأشارت إلى ان التقييم السنوية لسنة 2020 للموظفين، سيتم إرسالها إلى الإدارات المعنية لتقييم موظفيها خلال الأسبوعين المقبلين، متوقعة أن تكون عملية التقييم هذه السنة سلسلة وبدون أي تعقيد، مما سيساهم في أن تودع المكافأة في حسابات الموظفين بين شهري يونيو ويوليو المقبلين.

علمت "الجريدة" من مصادر مطلعة أن الدفعة الثانية المتأخرة من مكافأة الأعمال الممتازة لعام 2019 الخاصة بموظفي وزارة العدل، ستكون في حسابات مستحقيها اليوم أو غداً كحد أقصى. وأوضحت المصادر أن هذه الدفعة تأخرت لعدة أسباب، منها عدم إدخال نسبة 30 في المئة من التقييم السنوي المتعلق بالحضور والانصراف والانقطاع، وكذلك عدم

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاحد	٢٠٢١-١-١٠	٢	٤٦٢٨

إفراج فوري عن 120 منهم.. والبقية بين تخفيض العقوبة وإسقاط الغرامات

# 600 سجين تشملهم قواعد العفو الأميري



أبلغت مصادر أمنية مطلعة أن قواعد العفو الأميري للعام الجاري 2021، شملت نحو 600 سجين في قضايا متنوعة، منهم حوالي 120 سجيناً سيتم الإفراج الفوري عنهم مطلع فبراير المقبل، والبقية ما بين تخفيض العقوبة وإسقاط الغرامات المالية.

محمد إبراهيم



وكشفت المصادر لـ **القبس** أن قواعد العفو الأميري لا تشمل قضايا أمن الدولة والاعتداء على المال العام وغسل الأموال، مؤكدة أنه لا صحة لما تم تداوله على بعض مواقع التواصل الاجتماعي عن إدراج أسماء مدانين في قضية «ضيافة الداخلية» ضمن كشوفات العفو.

وأشارت المصادر إلى أن رئيس لجنة مطابقة كشوف العفو الأميري في وزارة الداخلية، وبالتعاون مع الجهات الأخرى ذات الصلة انتهى من اختيار أسماء المشمولين بالعفو الأميري، وفق القواعد والتنظيم المعمول بها للعام الجاري.

وقالت المصادر إن الأسماء ستحال عقب عرضها على وزير الداخلية الشيخ ناصر العلي، ووكيل الوزارة الفريق عصام النهام، إلى الديوان الأميري نهاية يناير الجاري للتدقيق عليها واعتمادها وإصدار مرسوم أميري

بها، وذلك بالتنسيق مع النيابة العامة التي ستقوم بمراجعة الكشوف والتأكد من مطابقة المعفى عنهم للشروط والضوابط المحددة وفق اللوائح المنظمة، وذلك بالتعاون مع الداخلية.

ولفتت المصادر إلى أن المقيمين الذين سيتم الإفراج عنهم وهم من عدة جنسيات عربية وأسيوية سيتم ترحيلهم إلى بلدانهم فوراً، مؤكدة أن الكويت حريصة على تكريس حقوق الإنسان وتأهيل نزلاء المؤسسات الإصلاحية للحياة القويمة.

## عفو 2020

شملت قواعد العفو في العام المنقضي 2020 العفو عن باقي مدة العقوبة المفيدة للحرية أو تخفيضها أو الغرامة المحكوم بها على 2370 نزيراً في السجون، حيث تم الإفراج الفوري عن 958 سجيناً وفق القواعد واللوائح المعمول بها في المؤسسات الإصلاحية، والبقية ما بين تخفيض العقوبة والغرامة المالية. وكان العام قبل الماضي 2019 قد شهد إفراجاً فورياً وتخفيض العقوبة عن 706 سجناء شملهم العفو الأميري.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الأحد	٢٠٢١-١-١٠	٧	١٦٩٩٤

«الفتوى» طلبت مبنى جديداً منذ سنة.. وتنتظر «الفرج»

## محامو الدولة.. بلا مكاتب!

■ 50% يتعاقبون كل أسبوع على العمل.. وأزمة «كورونا» أرجأت فتح الملف



مبنى إدارة الفتوى والتشريع (تصوير: حسني هلال)

محامياً ومحامية، إلا أنه وبسبب قبول أضر الدفعات التي رفعت عدد محامي الدولة إلى 1000 قانوني من خريجي الحقوق، أصبح المبنى لا يسع الجميع رغم حداثة.

وثوّه المصدر إلى أن الأمر المتبع حالياً لنصف العاملين في الفتوى تقريباً أن يقوموا بالعمل أسبوعاً، وفي الأسبوع التالي يعمل آخرون ممن لم يعملوا في الأسبوع السابق، ناهيك عن أن أزمة كورونا ساعدت في أن يتم العمل من المنزل، لكن في الوقت الحالي عادت الأزمة تطل برأسها من جديد وهي بحاجة إلى حل. وعن سبب قبول دفعات كبيرة تفوق نسبة الـ50% لمحامي الدولة، أجاب المصدر قائلاً: الأمر يتطلب ذلك، خصوصاً أن القضايا أصبحت في ازدياد، كما أن فريق الدفاع عن الدولة له عمل في الداخل والخارج من خلال القضايا المحلية والعالمية التي تتعلق بالدولة.



مبارك حبيب

صدق أو لا تصدق: محامو الدولة بلا مكاتب في جهة عملهم المعنية وهي إدارة «الفتوى والتشريع»!

هذا ما أكدّه مصدر مطلع لـ **القيس**، موضحاً أن أزمة كورونا أرجأت فتح هذا الملف، إلا أنه في الوقت الحالي وبعد أن عاد العمل إلى الوضع السابق، أصبح لا بد من إيجاد حل جذري لهذه المعضلة، وأشار المصدر إلى أن إدارة الفتوى طلبت من الحكومة قبل أزمة كورونا توفير مبنى لها حتى يكون كافياً للعاملين فيها، لكنه حتى الآن لم يتم توفير المبنى.

وأوضح المصدر أن المبنى الحالي كان كافياً لعدد المحامين في السابق والمقدر بـ 460

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الجمعة	٢٠٢١-١-٨	٣	١٦٩٩٣



15 منها حققت الشروط الشكوية والموضوعية

## «نزاهة»: 71 بلاغ فساد في نوفمبر

بلغ عدد الشكاوى التي تم قيدها في دفتر الشكاوى الإدارية 27. أما البلاغات المقيدة التي تتوافر فيها الشروط الشكوية والموضوعية فقد وصلت إلى 15 بلاغاً.

الماضي، لافتة إلى أن إجمالي عدد البلاغات والشكاوى وصل إلى 71 بلاغاً وشكوى، من بينها 29 غير مشمولة باختصاص الهيئة، وأخرى قيد الدراسة، فيما

| كتب أحمد عبدالله |

كشفت الهيئة العامة لمكافحة الفساد «نزاهة» النقب عن البلاغات والشكاوى التي تلقتها خلال شهر نوفمبر

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الجمعة	٢٠٢١-١-٨	٣	١٥٠٦٠

طلب تزويده بعدد المبرمجين

## فرز الديحاني: ما خطة «العدل» في التحول الإلكتروني بخدماتها؟

والمقيمين، ما ضمانات عدم تسريب أو إخفاء هذه البيانات من النظام الآلي؟ وأين تحتفظ الوزارة بالمعلومات الأصلية والنسخة الاحتياطية؟

5 - كم عدد المواطنين المعينين في مجال تكنولوجيا المعلومات والصيانة الإلكترونية في إدارة الخبراء؟

6 - هل طلبت وزارة العدل وإدارة الخبراء من ديوان الخدمة المدنية ترشيح مواطنين للعمل في مجال تكنولوجيا المعلومات والإلكترونيات أم إن الوزارة تكتفي بالعقود الخارجية مع الشركات لصيانة أجهزة الخبراء وموظفي وزارة العدل؟ إذا كانت الإجابة بنعم يرجى تزويدي بخطة إدارة الخبراء للتوظيف منذ العام 2017 حتى العام 2022؟



فرز الديحاني

وجه النائب فرز الديحاني سؤالاً إلى وزير العدل د. نواف الياسين جاء كالتالي:

1 - ما خطة وزارة العدل في التحول الإلكتروني في خدماتها؟

2 - كم عدد المبرمجين العاملين في مجال التكنولوجيا والإلكترونيات في وزارة العدل وفي إدارة الخبراء تحديداً؟

3 - هل الوزارة متعاقدة مع

شركات خاصة للإلكترونيات والبرمجة أم إن موظفي الصيانة هم موظفو الوزارة نفسها؟ إذا كانت الإجابة بأن الوزارة متعاقدة مع جهات وشركات خارجية يرجى تزويدي بالعقد المبرم بين الوزارة والشركة وقيمته ومدته؟

4 - تحتوي إدارة الخبراء ووزارة العدل بشكل عام على ملفات خاصة بالمواطنين

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الأحد	٢٠٢١-١-١٠	١٠	١٦٠٦٢

استبقوا استقالته وإعادة تكليفه بتأكيد أنه وقف ضد إرادة الشعب

# نواب لصباح الخالد: «لا ترجع»



ثامر السويط:

لا تعاون معه إذا عاد  
كونه عنصر تأزيم



بدر الداهوم:

نصنائه ونبهناه وحذرناه ثم اضطررنا  
إلى استجوابه لأنه مسيء



مهملد السايير:

36 نائباً أيدوا الاستجواب وبيرون  
أنه لا يصلح للمرحلة المقبلة

| كتب فرحان الشمري |

**الوضع غامض والصورة ضبابية**  
رأى النائب مهملد السايير أن الوضع رهنا يعتمد على التكفلات، ولا يمكن الحرم فيه، أو معلومة، ولا يمكن أن نبدى رأينا، فحتى هذه اللحظة سيأريهاوات متقدمة، لا يبنى عليها رأي جازم، وإن تسبق الأحداث حتى تتشكل الحكومة، وتكفل رئيس الوزراء سواء كان الرئيس الحالي أو رئيسا جديدا، وتاليا نعلن رأينا بالحدث.

**شروطان لتأجيل الجلسات**  
قال النائب ثامر السويط إن «المشرع الدستوري في المادة 106 من الدستور حدد متى يتم اللجوء إلى تأجيل الجلسات مشورا والشروط أمرين الأول أن تتجاوز المدة مشورا ثم عدم الإرادة وهي أن يصدر بمرسوم حتى يخضع للرقابة الشعبية ولا يتقدم هذا التأجيل إلا بموافقة المجلس وألا يتكرر أكثر من مرتين وهناك ضوابط، وأرض بشدة تعليق الوضع ولا استراحة أسبوعين ثم دخول أسبوعين آخرين في مشاورات التشكيل واختيار الوزراء، فتقريب الرقابة الشعبية مرفوض ولن نقبل بأن تعيق».

**«زعل الحكومة» واجتماعات اللجان**

بين السويط أن لجنة العرائض والشكاوى، كان لها اجتماع مقرر أمس، وهو الثاني لها، مشددا على أنها لجنة مهمة بكل مسائير وبيانات العالم، إن تصانفا بمطالب الناس، وقد ذكرها الدستور، والاسم، وشكاوى الناس وعبرناشهم تعطلت في الفترة السابقة وقبل تشكيل المجلس الحالي، وبلغت 180 شكوى وعرضت حتى اليوم، والحكومة لم تحترم ولم تحضر الاجتماع، وكان يفترض حضور وزير التربية لكي لم يصل كتابه لنا، بلقنا بأنه اعتذر عن الحضور ودون أسباب، وقلت إلى أن الحكومة لم تقدم باستقالتها إلى اللجنة، وكان واجبا عليها الحضور. وأن القضية ليست «زعل حكومي» بسبب الاستجواب القديم، فهدد مسألة احترام مؤسسات دستورية.

نتائج الانتخابات مع القضايا التي تبناها النواب بطريقة صحيحة، وهل كان له دور واضح في المرحلة الماضية؟ مشددا على «ضرورة تقديم رئيس الوزراء استقالته، أما الخطوة اللاحقة فهي تحدد لاحقا، أما إعادة تكليف رئيس الوزراء مجددا في حال قدم استقالته، رسميا فهذا الأمر من اختصاصات سمو الأمير، ونحن لا نتدخل في ذلك، لكن إن استقال وعكف، هنا نعدا صلاحياتنا وفق الدستور»، وتابع «لا أعتقد أن النواب الذين أعلنوا تأييد الاستجواب يسوقون لأنفسهم، أو أنهم قابلون للتفاوض، وعموما العلاقة مع الحكومة ليست علاقة شخصية، فهناك قضايا وملفات مستحقة هي التي تحدد العلاقة بين السلطين».

بمجرد، أكد النائب بدر الداهوم إن «عودة الوزراء المؤثرين إلى الحكومة الجديدة تعني استجواب رئيسها باعتبارها المسؤول عن تشكيل حكومتها، وسأوجه رسائل إلى الحكومة ورئيسها الحالي الذي سبق أن نصنائه ونبهناه وحذرناه من سلوك الاتجاه الذي سلكه، فاضطررنا إلى استجوابه لأنه هو المسيء، ما اضطررنا إلى الاستجواب ليحتمل نتيجة تصرفاته في الجلسة الأولى وتغيير إرادة الشعب».

وأضاف الداهوم «يجب أن يعلم رئيس الحكومة الحالي سواء عاد إلى الحكومة الجديدة أو غيره، باننا لن نقبل بعودة وزراء النازيم الذين عظيم غضب شعبي واستياء وخصوصا انس الصالح، فإن عاد فإن رئيس الحكومة سيستجوب مجددا، لأنه المسؤول عن تشكيل حكومته، ولن نقبل بأماثل انس أن يكون في الحكومة الجديدة، ولا نعتقدوا انكم تتعاملون مع مجلس مستلوب الإرادة لأن المجلس الحالي استعاد هيئته، كما أن الشعب والمجلس والشعب».

وشدد على أن «الطلبات التي تقدمنا بها في جلسة الثلاثاء الماضي لن نتنازل عنها، ولن تكون هناك أي جلسة إلا بعرضها والموافقة عليها، وستكون الحكومة مساءلة إذا وقعت في الجانب الآخر، ونحن رجال احراء لا يوجهنا أحد ويسنا صينياتا عند التجار، فهيبة وكرامة المجلس مصانة، والقوانين الشعبية سننسخي بها، وأولها أن يكون هناك احترام للأقلية النيابية التي تمثل الشعب في مجلس 2020، ولن نتنازل عن هذه الحقوق ولو أوقفنا كل الجلسات، ولن نسمح بتفويض طلبات النواب وستلقف له بالمرصاد».

وكان النائب شعيب المويزري قد وجه رسالة، أول أمس، إلى الخالد بأن يطلب إعفاءه من رئاسة الحكومة المقبلة، وقال «اتمنى أن يتقدم صباح الخالد بطلب إعفائه من العودة لرئاسة مجلس الوزراء، لأننا لن نقبل بوجود أي شخص لا يحترم الإرادة الشعبية».

استبق نواب استقالة سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الخالد المتوقعة، واحتمال عودته مغلغاً بالحكومة الجديدة، بتشكيل حائط صد أمام عودته، مؤكداً أنه عنصر تأزيم ولم يتعاون مع المجلس، وأنه وقف ضد إرادة الشعب وأراد أن وجود الخالد في المرحلة المقبلة محل تأزيم، ولن يتعاونوا معه لأنه «باختصار لا يحترم الشعب الكويتي».

فقد شدد النائب ثامر السويط على أنه «لا تعاون مع عودة سمو الشيخ صباح الخالد في رئاسة الحكومة، لكونه عنصر تأزيم في الحكومة ولا يحترم إرادة الشعب الكويتي، واحمله مسؤولية تعطيل الجلسات واجتماعات اللجان، وأهمها لجنة العرائض والشكاوى متعدد ويون وجود استقالة حكومية، ووجود ما صباح الخالد في المرحلة المقبلة محل تأزيم، ولن نتعاون معه لأنك باختصار لا تحترم الشعب الكويتي».

وأكد السويط أن «مشكلتنا الأساسية مع صباح الخالد أنه لا يحترم الناس ولا إرادة الأمة، وقلت سابقا أن أساس التعاون هو الاحترام، وهو يعلم أن تشكيله حكومته سيئة، وفيها وزير شهادته مزورة، ووزير مؤزم، ووزير عمشري، فهل هذه حكومة تلمح مطالب الناس؟ وبعد ستة كاملة من اعتذاره بأن حكومته السابقة موقفة وإن التشكيل الحقيقي سيكون بالحكومة المقبلة، أتى التشكيل الجديد وقد تشكلت وزارية سيئة، الكويت خلت من الكفاءات، لتعجز لهذا التشكيل السيئ»، وأنت اليوم أفقت صباحا سينا جديدا هو أنت بدم احترامك بإرادة الناس»، وتساءل «هل يوجد برلمان محترم بالعالم تخيب عنه الحكومة بسبب تقديم استجواب ضدها؟ فليجئة العرائض والشكاوى يأتيها الناس وتتخطر ما تخرمت من أجل تخر أسوأهم بحضور السلطة، وسمع شكاوى الناس لكنها تعيق».

وعبر النائب مهملد السايير أن تأييد نحو 36 نائبا لاستجواب الذي قدم إلى رئيس الوزراء فور الإعلان عنه، سابقة تاريخية ورسالة واضحة له بأنه ضد توجهات الشعب وأنه غير متعاون مع المجلس».

وقال السايير لـ«الوأي» إن «هناك نوابا أيدوا الاستجواب، لم يتوقع أحد وفوفهم مع مساءلة رئيس الوزراء، والبرهان كان على عدم وصول رقم المؤيدين إلى 25 نائبا، لكن مواقف الحكومة في الشهور الماضية بعمت النواب إلى تأييد الاستجواب».

كما أن عدم حضور الشيخ صباح الخالد جلسة الأربعاء يعود إلى أن غالبية النواب رفضوا التعاون معه، وأعلنوا بتأييدهم الاستجواب، وينظرون له أنه لا يصلح للمرحلة المقبلة، وليس أمامه غير تقديم استقالته، وإن كان يرى أنه على حق فليصعد الخاصة، والشعب الكويتي يحكم من كان على حق».

وتساءل «هل تعامل رئيس الوزراء منذ إعلان

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الجمعة	٢٠٢١-١-٨	٥	١٥٠٦٠



اقتراح قدمه 5 نواب:

## تعديل «إيجار العقارات» لتحقيق «عدالة التقاضي»

من قانون إيجار العقارات، لتحقيق العدالة في درجات التقاضي، وتم إلغاء إجبار المستأمن من سداد مبلغ الأجرة المحكوم بها من النص والاكتماء بكفالة الاستئمان لتسهيل تحقيق مبدأ درجات التقاضي». ولغنت إلى «إلغاء المادة 26 (مكرر أ) من القانون المذكور التي تنص على استثناء من أحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية، لا يجوز رفع إشكال في تنفيذ الأحكام الصادرة في منازعات إيجار العقارات إلا من غير المحكوم عليه، ويجب على المستشكل أن يودع خزانة وزارة العدل كفالة قدرها مئة دينار عند تقديم صحيفة الإشكال، ولا تقبل إدارة الكتاب الصحيفة إذا لم تُصحب بما يثبت الإيداع وتصادر الكفالة بقوة القانون إذا خسر المستشكل إشكاله»، موضحة أن «الأصل في الإشكال هو وقف التنفيذ لمصلحة المحكوم عليه، فالأصح أن يقام الإشكال من المحكوم عليه وليس من الغير كما تم تنظيمه وصياغته في المواد من 210 إلى 214 من قانون المرافعات المدنية والتجارية».

### من حق المدعي عليه الاستئمان من دون إلزامه إيداع القيمة الإيجارية

ويكتفي المشرّع بما تم تنظيمه وصياغته في المواد من 54 إلى 58 من قانون المرافعات المدنية والتجارية». وأوضحت المذكرة أن الاقتراح بقانون يدعو إلى «استبدال الفقرة الرابعة من المادة 26

### مقدمو المقترح

قدم المقترح النواب مهلهل المصف وحسن جوهر وعبدالله جاسم المصف وحمد روح الدين ومهند السايير.

قدم 5 نواب اقتراحاً بقانون لتعديل مواد في قانون «إيجار العقارات»، في خطوة تستهدف تحقيق العدالة في درجات التقاضي.

وذكرت المذكرة الإيضاحية للاقتراح بقانون، أنه «رغم صدور المرسوم بقانون 1978/35 في شأن إيجار العقارات، إلا أنه يستوجب بعض التعديلات لتحقيق العدالة الكاملة»، مشيرة إلى «إلغاء الفقرة الأولى والثانية من المادة 26 من المرسوم المذكور، التي تنص على: في اليوم المعين لنظر الدعوى يحضر الخصوم بأنفسهم أو يحضر عنهم من يوكلونه بورقة رسمية أو موثقة ويجوز أن يعطى التوكيل في الجلسة بتقرير يدون في محضرها».

وأضافت المذكرة الإيضاحية أنه «لا يشترط في الوكيل أن يكون محامياً أو قريباً أو صهراً وإنما يكفي أن تتوافر فيه شروط الوكالة العامة، وللوكيل أن يوكل محامياً ولو لم يصرح بذلك في سند وكالته، وتسري الوكالة في جميع مراحل التقاضي والتنفيذ ما لم يقيد بها الموكل صراحة».

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاحد	٢٠٢١-١-١٠	٥	١٦٩٩٤

# الصيفي : يجب إحالة المعتدين على النواب إلى النيابة العامة

قال النائب الصيفي الصيفي: إحتراماً للنطق السامي  
ولمجلس الأمة لابد من إحالة المعتدين على النواب إلى  
النيابة العامة

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاحد	٢٠٢١-١-١٠	٤	٣٧١٢

## «الجنح المستأنفة» تحبس النجادة 3 أشهر

قضت محكمة الجنح المستأنفة، أمس، بحبس الفاشينستا جمال النجادة ثلاثة أشهر مع الشغل والنفاد، وإلغاء الحكم المستأنف بحبسها سنة وتغريمها 1000 دينار لإساءتها إلى أعضاء النيابة العامة.

وكانت إدارة الجرائم الإلكترونية سبق أن استدعت النجادة في أعقاب انتشار تسجيل صوتي منسوب إليها يتضمن انتقادات لإجراءات مقاضاة مشاهير وسائل التواصل الاجتماعي بقضية غسيل الأموال.

والجدير بالذكر أن نيابة شؤون الإعلام قررت إخلاء سبيلها بكفالة 2000 دينار.

وكانت المتهمة قد قدمت إلى النيابة العامة بيان اعتذار عما ورد منها في التسجيل المتداول، مشيرة إلى أن ما تفوهت به كان تحت الضغوط والانفعال غير المقصود.



جمال النجادة

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الجمعة	٢٠٢١-١-٨	٢٠	١٥٠٦٠





وزارة العدل  
إدارة الأعلام والعلاقات العامة  
Information & public relations department

# محطات دولية



## بايدن يرشح ميريك غارلاند لمنصب وزير العدل

أعلن الرئيس الأميركي المنتخب، جو بايدن، ترشيحه القاضي في محكمة الاستئناف، ميريك غارلاند، لشغل منصب وزير العدل. ويبلغ غارلاند من العمر، 69 عاماً، وسبق له أن عمل محامياً قبل أن يصبح قاضياً. وكان الرئيس السابق، باراك أوباما، قد رشح غارلاند لمنصب قاضٍ مشارك في المحكمة العليا في مارس 2016، وذلك بعد شغور المنصب بوفاة القاضي أنطونين سكاليا. لكن الأغلبية الجمهورية في مجلس الشيوخ رفضت عقد جلسة استماع أو التصويت على هذا الترشيح الذي جرى في العام الأخير من ولاية أوباما. والمدعي العام في أميركا يعد بمنزلة وزير العدل، وهو المعني بجميع الشؤون القضائية، ورئيس محاميي حكومة الولايات المتحدة، وعليه تقع سلطة التماس عقوبة الإعدام الفدرالية.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الجمعة	٢٠٢١-١-٨	٢٠	١٦٩٩٣

# محكمة عراقية تُصدر مذكرة توقيف بحق ترامب

الإعدام بحق من يقتل نفسا عمدا. وأشارت المحكمة إلى اكتمال إجراءات التحقيق الابتدائي، ولكنها أضافت: «سوف تستمر إجراءات التحقيق لمعرفة المشتركين الآخرين في تنفيذ هذه الجريمة سواء أكانوا من العراقيين أو الأجانب».

وأشار البيان إلى أن «الحكم تم بعد أن دُون القاضي أقوال المدعين بالحق الشخصي من أفراد عائلة أبومهدي المهندس».

وكانت إيران قد أصدرت في يونيو مذكرة توقيف بحق ترامب وطلبت من الانتربول إصدار «نشرة حمراء» ضده على خلفية اغتيال سليمان، ولم يستجب الجهاز الدولي حتى الآن لطلب طهران.

عواصم - وكالات: أصدرت محكمة عراقية أمس، مذكرة توقيف بحق الرئيس الأميركي المنتهية ولايته دونالد ترامب في إطار التحقيق حول اغتيال نائب رئيس هيئة الحشد الشعبي أبومهدي المهندس واللواء الإيراني قاسم سليمان بضرية أميركية العام الماضي في بغداد.

وجاء في بيان للقضاء العراقي أن القاضي المختص في محكمة تحقيق - الرصافة في بغداد «قرر إصدار مذكرة القبض بحق رئيس الولايات المتحدة الأميركية المنتهية ولايته دونالد ترامب وفق أحكام المادة 406 من قانون العقوبات العراقي».

وتنص المادة القانونية على عقوبة

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الجمعة	٢٠٢١-١-٨	١٩	١٦٠٦١



# وفيات

## الوفيات

- **حسين عبدالكريم عريان العريان، 52 عاماً،**  
(شيع)، تلفون: 97977272
- **محمد رشيد راشد الفكر الظفيري، 81 عاماً،**  
(شيع)، تلفون: 66080612

«إنَّا لله وإنا إليه راجعون»

الجمعة ٨-١-٢٠٢١

## الوفيات

- **عواطف عبدالله محمد القعود، زوجة/ راشد يوسف المسليم، 66**  
عاماً، (شيعة)، تلفون: 99293040, 99811100
- **حسن سعد مساعد المجد، 52 عاماً، (شيع)، تلفون: 69000929،**  
90000949, 66639898
- **أميرة باقر عبد الخضر معرفي، زوجة/ عبدالرحيم منصور**  
معرفي، 66 عاماً، (شيعة)، تلفون: 66799977, 66868700
- **أمين سالم أمان المونس، 60 عاماً، (شيع)، تلفون: 66857646،**  
51247247
- **فاطمة علي عبدالحسين، أرملة/ يعقوب عبدالعزيز التوره، 76**  
عاماً، (شيعة)، تلفون: 99176652
- **سالم فرج مطبقي، 86 عاماً، (شيع)، تلفون: 99112060**

«إنَّا لله وإنا إليه راجعون»

الاحد ١٠-١-٢٠٢١